رغم تراجعه في الربع الرابع من العام

«الوطني»: الائتمان المحلي ينمو 3.5 في المئة على أساس سنوي خلال 2020

عودة مستويات نمو ائتمان الأفراد إلى مستوياته الاعتيادية وصولاً إلى 6.3 في المئة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الائتمان المحلي أنهى عام 2020 بأداء ضعيف، إذ تراجع بنسبة 0.6 % في الربع الرابع فيما سجل نمواً بنسبة 3.5 % في عام 2020. فبعد الأداء القوي الذي شهده اقراض الإفراد في الربع الثالث عاد مجدداً إلى مستوياته الاعتيادية في الربع الرابع فيما تراجع نمو الائتمان الممنوح إلى قطاع الأعمال.

وكان الائتمان المقدم لقطاع الأعمال ضعيفاً في الربع الرابع من عام 2020، ليبلغ نموه 3.5 % في عام 2020 (+ 4.3 % في عام 2019). وزاد الائتمان المقدم «لفئات أخرى» (من المفترض أن يشمل الائتمان المقدم للقطاعات التي لا تندرج تحت أي من الفئات المذكورة والائتمان المقدم إلى الشركات متعددة الانشطة) بنسبة 9.1 % في عام 2020، أي ما يعادل 35 % من نمو اقراض قطاع الأعمال خلال العام، في حين سجل الائتمان المقدم إلى قطاع النفط والغاز نمواً بنسبة 8.4 % في عام 2020. كما ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العقاري، ذي الثقل الوزني الكبير ضمن القطاع، بنسبة 3.5 % ليستحوذ بذلك على نسبة 43 % من إجمالي القروض المقدمة لقطاع الاعمال بنهاية عام 2020. وكان أداء الفئات الرئيسية الأخرى لائتمان قطاع الاعمال ضعيف نسبياً، إذ ارتفع معدل نمو القروض المقدمة للقطاعين التجاري والصناعي بنحو 2 % في عام 2020، بينما انخفضت القروض المقدمة لقطاع البناء بنسبة 4.6 %.

ومن جهة أخرى، عاد نمو ائتمان الأفراد إلى مستوياته الاعتيادية في الربع الرابع من عام 2020، مسجلاً نمواً بنسبة 6.3 % في عام 2020 (+ 5 % في عام 2019). إذ زادت القروض السكنية بنسبة 6.3 % في عام 2020، متجاوزة نسبة النمو في عام 2019 (2+ %). في المقابل، تراجع نمو القروض الاستهلاكية إلى 11.2 % في عام 2020 بعد أن شهدت نمواً بنسبة 36 % في عام 2019 بعد أن قام البنك المركزي بتخفيف بعض حدود الإقراض في نوفمبر 2018. وتباينت اتجاهات نمو القروض السكنية والاستهلاكية بشكل ملحوظ في عامي 2019 و2020، وكان من أبرز الملاحظات إن النمو المجمع (أي إجمالي ائتمان الأفراد) كان متشابهاً في كلا العامين.

وأثر الائتمان لشراء الأوراق المالية والقروض الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية سلباً على نمو الائتمان في عام 2020، اذ تراجعا بنسبة 2 % و16 % على التوالي. وسجل نمو الائتمان لشراء الأوراق المالية مستويات أدنى من تلك التي سجلها النمو الإجمالي على مدار خمس سنوات متتالية مما أدى إلى انخفاض حصته من إجمالي الائتمان من 9.3 % في عام 2015 إلى 6.5 % في عام 2020. وبعد ارتفاع معدل نمو الائتمان المقدم لغير المقيمين بنسبة 21 % في عام 2019 ارتفع هامشياً بنسبة 1.3 % فقط في عام 2020، خاصة بعد التراجع الحاد الذي شهده في ديسمبر.

وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، تشير التوقعات إلى نمو الائتمان بنسبة تتراوح بين 4 % و 5 % في عام 2021. إذ من المرجح أن يستفيد ائتمان قطاع الاعمال من انتعاش النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي في عام 2021 (بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي، خاصة إذا استمر انتعاش أسعار النفط)، وذلك على الرغم من أن التراجع المتوقع لتمويل رأس المال العامل في حالة الطوارئ (وهي ظاهرة شهدناها بقوة في عام 2020 نظراً للجائحة) قد يمثل عبئاً على النمو. أما بالنسبة لائتمان الأفراد، فانه على الرغم من توقع مواصلة إقراض المواطنين أدائه القوي على الأرجح بالنظر إلى الوظائف الآمنة نسبياً وزيادة عدد السكان، إلا أنه من المتوقع أن تكون وتيرة إقراض الوافدين ضعيفة نسبيا نظراً لتقلص أعدادهم. ومن جهة أخرى، شهدت الودائع المحلية اداءً ضعيفاً في الربع الرابع من عام 2020، لتبلغ معدلات نموها نحو 3.8 % في عام 2020 في ظل ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 3 %، فيما يعد أفضل بكثير من الانخفاض التي شهدته عام 2019 بنسبة 1.7 %. من جهة أخرى، ساهم تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية ومحدودية مجالات الانفاق نظراً لقلة السفر إلى الخارج والاغلاق العام في تعزيز أداء ودائع القطاع الخاص خلال العام. فعلى سبيل المثال، وصل معدل النمو إلى ذروته البالغة 5.4 % منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر، بما تزامن مع نهاية فترة تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية. واتبع معدل نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نفس خطي ودائع القطاع الخاص وسجل نمواً بنسبة 3.8 % في عام 2020.

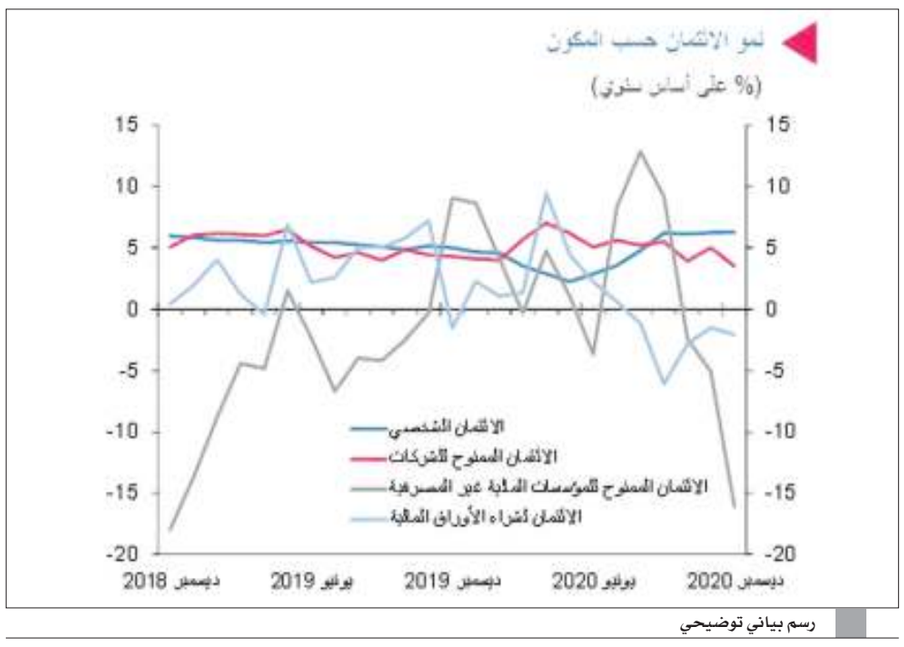

رسم بياني توضيحي

وبالنظر إلى توزيع ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي، نلاحظ تراجع ملحوظ لحصة الودائع لأجل في عام 2020 (من 59.3 % إلى 51.9 %)، حيث ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار من 40.7 % إلى 48.1 % علماً أن الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة خلال العام الماضي هو إحدى الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير.

وللعام الثاني على التوالي، تجاوز نمو الودائع الحكومية معدل نمو ودائع القطاع الخاص، إذ بلغ 7.5 % في عام 2020، وشكلت الودائع الحكومية حوالي 18 % من إجمالي قيمة الودائع بنهاية عام 2020. وبعد أن قفزت ودائع غير المقيمين بنسبة 55 % في عام 2019، انخفضت بنسبة 3 % في عام 2020 مما أظهر اتجاهاً معاكساً مقارنة بودائع القطاع الخاص. وقد تكون اوضاع السيولة المحلية المريحة، وانخفاض أسعار الفائدة محلياً، وتخلص البنوك من بعض الودائع المرتفعة التكاليف نسبياً لدعم صافي هامش الفائدة من أسباب انخفاض ودائع غير المقيمين في عام 2020.

وبلغت نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك 88 % بنهاية عام 2020 بما يتماشى مع نفس مستويات نهاية عام 2019، مما يشير إلى وجود مجال واسع لزيادة الإقراض في المستقبل. وأخيراً، إذا استمر تعافي أسعار النفط، فقد ينعكس ذلك على الأرجح في زيادة الودائع في القطاع المصرفي، في حين أن الانخفاض القياسي لأسعار الفائدة قد يكون أكثر ملاءمة لزيادة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار مقارنة بالودائع لأجل التي تكون أكثر تكلفة.

ارتفاع معدل التضخم

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك في الربع الرابع من عام 2020 على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية لينهي العام عند مستوى 3.0 % على أساس سنوي (+ 1.1 %على أساس ربع سنوي) ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من ثلاث سنوات. أما بالنسبة لعام 2020، فقد بلغ معدل التضخم 2.1 % (في المتوسط)، أي ضعف معدل عام 2019 البالغ 1.1 % تقريباً بما يتماشى مع توقعاتنا.

ويعزى ارتفاع معدل التضخم إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (تستحوذ على نسبة 16.7 % من الوزن الترجيحي للمؤشر) من 1.1 % إلى 4.9 % في عام 2020، وهو الاتجاه الذي يعزى غالباً للاضطرابات المستمرة من جانب العرض نتيجة لتداعيات الجائحة. وفي المقابل، ظل معدل تضخم أسعار خدمات المسكن، والذي يعد الأكبر وزناً (33.1 % من الوزن الترجيحي للمؤشر) ثابتاً منذ يونيو 2019.

ومن جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والسكن بنهاية عام 2020 إلى 2.7 % (مقابل 2.4 % في عام 2019)، على خلفية زيادة أسعار الأدوات المنزلية والنقل، على سبيل المثال.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

بلغ تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى مستوياته في عدة سنوات عند مستوى 9.8 % على أساس سنوي في ديسمبر (+ 7.0 % على أساس ربع سنوي). وامتدت الارتفاعات لأغلب السلع، إلا أن أسعار اللحوم والدواجن والفواكه والخضروات شهدت ضغوطاً تضخمية شديدة. وقد يعزى ارتفاع تكاليف المواد الغذائية إلى مزيج من العوامل التي تتضمن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة والمرتبطة جزئياً بانخفاض الدولار الأمريكي، واستمرار تقطع سلاسل التوريد، وقيام تجار التجزئة المحليين برفع الأسعار لتمرير ارتفاع أسعار الشراء إلى المستهلكين (بنسب أعلى من الزيادة في الأسعار وتكاليف النقل، لتجديد المخزون بأسعار أعلى). وكان الطلب المحلي منتعشاً خلال فترة من العام 2020 نظراً للطلب المكبوت بعد أسابيع من الإغلاق في الربع الثاني من العام الماضي، واستمراريته من جهة أخرى في ظل قيود السفر التي أجبرت المزيد على الإنفاق في الداخل بدلاً من الخارج خلال معظم فترات العام.

وفي المقابل، ظلت تكاليف خدمات المسكن ثابتة عند مستوى 0.0 % على أساس سنوي في ديسمبر. وعادة ما يتم صدور بيانات هذا القطاع كل ثلاثة أشهر إلا انه من الصعب استخلاص استنتاجات مؤكدة عن القطاع نظراً لاستقرار قيمة المؤشر عند مستوى 115 نقطة منذ يونيو 2019، إذ لم تتغير أثناء ذروة الجائحة عندما تعرضت الإيجارات للضغوط نتيجة لمغادرة الوافدين أو بسبب مطالب المستأجرين خفض الإيجارات في ظل انخفاض الدخل. وهناك بالطبع إمكانية انعكاس تلك الديناميكيات على مسح مؤشر أسعار المستهلك في مرحلة لاحقة.

تباين مكونات التضخم الأساسي بالربع الرابع

بلغ معدل التضخم الأساسي 2.7 % على أساس سنوي في ديسمبر، أي أعلى من 1.8 % المسجل بنهاية الربع السابق. وبينما تسارعت وتيرة تضخم معظم المكونات الأساسية فقد انخفض معدل التضخم لقطاع التعليم (15.2– %) والمطاعم والفنادق (0.1– %). ويعكس انخفاض تكاليف التعليم قرار وزارة التربية والتعليم بخفض الرسوم المدرسية بنسبة تصل إلى 25 % للمدارس الخاصة بالتزامن مع نقل العملية التعليمية للدراسة عبر الإنترنت للعام الدراسي 2020/2021. وسجلت الفئات الفرعية كالترفيه والملابس والسلع والخدمات المتنوعة أعلى معدل نمو بنهاية الربع الرابع من العام 2020. وتعزى زيادة معدل تضخم قطاع الترفيه (+ 7.2 % على أساس سنوي) بصفة رئيسية إلى الارتفاع الهائل في تكاليف معدات معالجة البيانات (أجهزة الكمبيوتر المحمول / أجهزة الكمبيوتر) نتيجة التحول المستمر إلى التعلم القائم على الكمبيوتر والعمل عن بُعد. من جهة أخرى، ارتفعت أسعار الملابس بنسبة 6.2 %، بينما ارتفعت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.7 % على خلفية الارتفاع المستمر في أسعار المجوهرات، إذ ارتفع الذهب في ظل التداعيات الاقتصادية للجائحة.

التضخم سيتراجع بشكل طفيف

من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى حوالي 1.5 % في عام 2021 في ظل توقع انخفاض حدة الاضطرابات في سلاسل التوريد وقيود السفر، وبالتالي تخفيف بعض الضغوط التضخمية الناتجة عن تحسن النشاط الاقتصادي. وقد يؤدي رحيل الوافدين إلى زيادة الضغوط السلبية على الإيجارات.

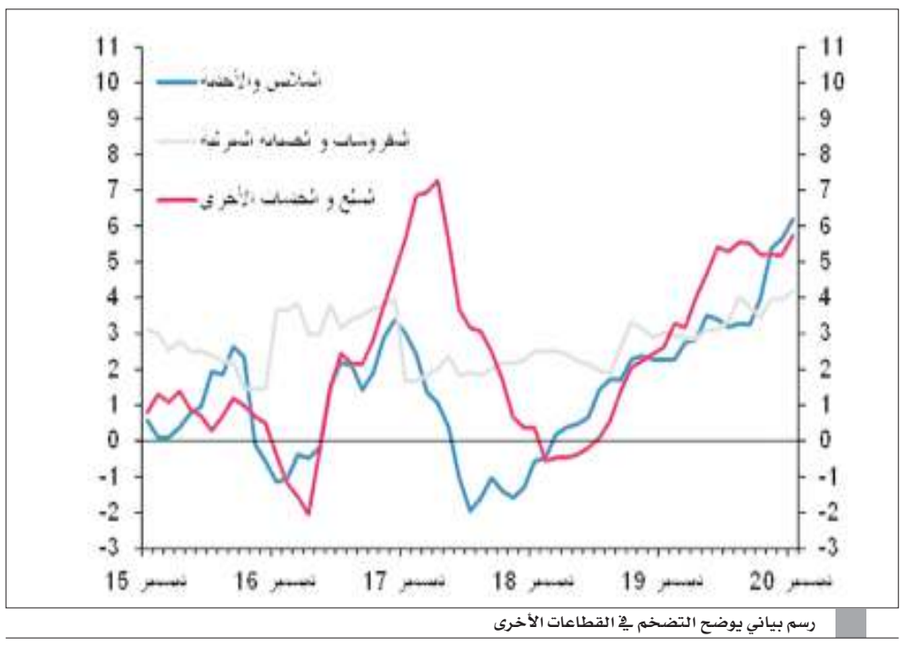

رسم بياني يوضح التضخم في القطاعات الأخرى

ضعف نمو الودائع المحلية في ظل تنامي ودائع القطاع الخاص بنسبة 3 %

ارتفاع معدل التضخم بنهاية العام إلى 3.0 في المئة على أساس سنوي

بهدف توفير المزيد من الأمان

هواتف «هواوي» تستخدم خاصية التعرف على المقاييس الحيوية المزدوجة

خلال هذه الجائحة، لبس الكمامات أصبح أمر لا بد منه. ولكن، هذا يخلق مشكلة لأننا لا نستطيع فتح هواتفنا من خلال التعرف على الوجه. ولكن إذا كان لديك هاتف هواوي، فيمكنك استخدام بصمة إصبعك. من خلال تحديد الهوية المزدوجة، يمكن لهاتف هواوي التعرف عليك من خلال التعرف على الوجه ثلاثي الأبعاد أو استشعار بصمات الأصابع، مما يحسن حماية الخصوصية.

استشعار بصمات الأصابع تقنية مألوفة لنا جميعًا. يعمل مستشعر بصمات الأصابع على الشاشة، والذي يُطلق عليه أيضًا تقنية بصمة الإصبع غير المرئية، على وضع مستشعر بصمة الإصبع خلف الشاشة. يمكن لمستشعر بصمة الإصبع الموجود في الشاشة التعرف عليك دون لمس. هذه تقنية سائدة مستخدمة في الهواتف بلا حدود اليوم.

يتميز التعرف على الوجه ثلاثي الأبعاد بمزايا هائلة للأمان. إنه يلتقط عمق أجزاء مختلفة من وجهك، ويرسم صورة ثلاثية الأبعاد باستخدام خوارزميات معالجة الصور، ويقارنها بالصورة المحفوظة في الهاتف. تستخدم هواتف هواوي الرائدة تقنية التعرف على الوجه (ToF) المتقدمة. يقيس المسافة عن طريق إرسال إشارة وتوقيت المدة التي يستغرقها الأمر للانعكاس إلى المستشعر. مستشعر ToF ثلاثي الأبعاد أكثر إحكاما ويظهر تميز ميزات هواتف هواوي.

كشركة رائدة في ابتكارات الهواتف المحمولة، تدعم هواوي كلاً من التعرف على الوجه ثلاثي الأبعاد واستشعار بصمات الأصابع على الشاشة للأمان. يتم تشفير معلومات التعرف على الوجه ثلاثية الأبعاد ومعلومات بصمات الأصابع والتحقق منها وتخزينها في بيئة تنفيذ موثوقة معزولة (TEE). لا تترك بيانات ميزة الوجه وبصمة الإصبع هاتف المستخدم ولا يتم تحميلها على محطات الوسائل السحابية، لذا تأكد من أن هذه المعلومات آمنة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكنك أيضًا تمكين قفل التطبيقات لتطبيقات المراسلة المهمة. يطلب التحقق البيومتري بمجرد فتح تطبيق لمزيد من الخصوصية.

سواء كان ذلك للوصول إلى هاتفك أو حتى فتح تطبيقات معينة، فمع الحماية الدائمة للتعرف على المقاييس الحيوية المزدوجة من هواوي، يمكنك التأكد من ضمان خصوصيتك وأمانك.

الوصف التعريفي: مع ميزات التعرف على المقاييس الحيوية المزدوجة من هواوي، يتمتع المستخدمون بأفضل مستويات الأمان لفتح هواتفهم أو تطبيقاتهم.

لنقل اللقاحات والمستلزمات الطبية الأساسية

«الاتحاد» تنضم إلى مبادرة الشحن الجوي الإنسانية

أعلنت الاتحاد للشحن، ذراع عمليات الشحن والخدمات اللوجستية التابعة لمجموعة الاتحاد للطيران، عن توقيع مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدعم مبادرة الشحن الجوي الإنسانية التابعة للمنظمة.

وبموجب مذكرة التفاهم، ستدعم الاتحاد للشحن الجهود العالمية لتوزيع لقاحات كوفيد-19 والأدوية الأساسية والمعدات الطبية وغيرها من الإمدادات الضرورية للتصدي لانتشار المرض، فضلاً عن إدارة مختلف الاحتياجات اللازمة، وذلك بفضل خبرات طاقمها المتخصص بالاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد19-. كما وستركّز الاتحاد للشحن جهودها على ضمان وصول برامج التطعيم الدورية التابعة لمنظمة اليونيسيف إلى الأطفال الأكثر حاجة إليها في مختلف أنحاء العالم.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال بدر آل علي مدير تجاري أول لشؤون دولة الإمارات والشرق الأوسط وتأجير طائرات الشحن في الاتحاد للشحن: «أثبتت الاتحاد للشحن دعمها الراسخ لمبادرة اليونيسيف الإنسانية الواسعة النطاق، لمساعدة الأطفال الأكثر عرضة للخطر حول العالم. وتأتي هذه الشراكة تماشياً مع التزام مجموعة الاتحاد للطيران بتعزيز ودعم صحة سكان العالم وعافيتهم، وتعكس الدور العالمي الذي تلعبه أبوظبي في دعم جهود المساعدات الإنسانية والتي تسهم في نهاية المطاف في بناء عالم أكثر أمناً وسلامةً لأجيال المستقبل».

وأضاف: «ستوظف الاتحاد للشحن خبراتها الواسعة في مجال خدمات نقل الأدوية الآمنة والفعالة، من خلال تقديم خدمة 'فارما لايف' (PharmaLife) الخاصة بنقل منتجات الأدوية والرعاية الصحية التي تتسم بحساسيتها تجاه درجات الحرارة، والتي حازت على اعتماد مركز تميز المدققين المستقلين لخدمات نقل الأدوية ولوجستيات علوم الحياة، التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي (IATA CEIV). وتوفر خدمة 'فارما لايف' حلاً متكاملاً لسلسلة توريد عمليات ائتلاف الأمل الذي أطلقته أبوظبي، لدعم الجهود العالمية لتوزيع لقاح كوفيد19-».

«الاتحاد للشحن» تدعم مبادرة اليونيسيف

وبموجب مذكرة التفاهم الجديدة، ستتعاون الاتحاد للشحن مع شبكة مزودي خدمات الشحن العالمية المعتمدة من منظمة اليونيسيف، والتي تقدّم خدماتها للدول التي لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لاستخدام الطيران التجاري. وتشمل الخدمات المقدّمة توفير أولوية التحميل للقاحات والمستلزمات الإنسانية الأساسية، إضافة إلى تأمين الشحنات ومراقبة عمليات سلسلة التبريد، فضلاً عن تعديل قدرات سلسلة التبريد الخاصة بالاتحاد للشحن لتلبي الاحتياجات المستقبلية لمنظمة اليونيسيف. من جهتها، قالت إتليفا كاديلي، مديرة قسم الإمدادات لدى منظمة اليونيسيف: «ينطوي توزيع اللقاحات على مسؤولية كبيرة من حيث الدور الذي تلعبه سلسلة التوريد في إنقاذ حياة الكثير من الأشخاص، إلى جانب العديد من التحديات والتعقيدات من حيث أعداد الجرعات الضخمة الواجب نقلها، إضافة إلى متطلبات سلسلة التبريد والنطاق الواسع لعمليات التسليم، وتنوع مسارات النقل. لذا نتقدم بالشكر لشركات الطيران على تعاونها مع مبادرة اليونيسيف للشحن الجوي الإنسانية بهدف دعم عمليات توزيع لقاحات كوفيد19-».

وتضم مبادرة اليونيسيف للشحن الجوي الإنسانية مجموعة من شركات الطيران العالمية التي تُغطي عملياتها أكثر من 100 دولة في مختلف أنحاء العالم، وتهدف إلى دعم خطة كوفاكس الدولية الهادفة إلى توزيع لقاحات كوفيد19- بشكل عادل. كما توفر المبادرة آلية فعّالة لرفع جاهزية قطاع الخدمات اللوجستية الدولي للاستجابة للأزمات الصحية على المدى الطويل. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد للشحن حققت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية زيادة بنسبة 50% في عمليات شحن الأدوية التي تتم عن طريق خدمة فارما لايف (PharmaLife). وإضافة إلى دعم العملاء الدوليين، أدت هذه الخدمة إلى تعزيز مساهمة الاتحاد للشحن في جهود ائتلاف الأمل الرامية إلى تلبية الطلب العالمي المتوقع على لقاحات كوفيد19-.